

בְּצִיָּקָה  
B'TSELEM  
بتسيلم

# جبرهنم على الأرض

السجون الإسرائيلية كشبكة معسكرات للتعذيب



كانون الثاني 2026

## مقدمة

في تموز 2024 نشرت منظمة بتسليم تقرير "أهلاً بكم في جهنم" الذي يتناول تعامل سلطات السجون الإسرائيلية مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين واحتجازهم في معسكرات تعذيب في ظروف غير إنسانية. في إطار التقرير، جُمعت إفادات من 55 فلسطينيًا وفلسطينية كانوا محتجزين في سجون ومراكز اعتقال إسرائيلية خلال تلك الفترة. وقد عكست إفادات الأسرى التي وردت في التقرير نتائج عملية متسارعة تحولت بموجبها مراكز الاعتقال الإسرائيلية، المدنية والعسكرية، إلى شبكة معسكرات هدفها الأساس هو التنكيل بالبشر المحتجزين فيها. هذا الحيز، الذي يصبح كل من يدخل إليه محكومًا بالألم والمعاناة المتعمدين، الشديدين والمتواصلين، يعمل بوصفه معسكر تعذيب، بحكم الواقع.

يقدم هذا التحديث صورة شاملة حول وضع الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل، حتى شهر كانون الثاني 2026.

ينبغي النظر في تحويل السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية إلى شبكة من معسكرات التعذيب بحق الفلسطينيين على ضوء الهجوم الواسع والمنسق الذي يشنه النظام الإسرائيلي ضد المجموع الفلسطيني منذ تشرين الأول 2023، والذي يبلغ ذروته في الإبادة الجماعية التي تنفذها إسرائيل في قطاع غزة. أسس النظام، التي تشكلت منذ قيام دولة إسرائيل والتي بناءً عليها تُتاح الإبادة الجماعية في قطاع غزة، العنف المنفلة والتطهير العرقي في الضفة الغربية والملاحقات التي يعاني منها الفلسطينيون المواطنون في دولة إسرائيل، هي الأسس نفسها التي تصوغ وتحدد علاقة النظام الإسرائيلي بالسجناء الفلسطينيين، وفي مقدمتها تجريد الفلسطينيين، كجماعة، من إنسانيتهم ثم ممارسة العنف المتطرف ضدهم (للمزيد، انظروا تقرير "إبادتنا").

تعود وثيقة التحديث هذه إلى المركبات التي حققت فيها بتسليم في تقرير "أهلاً بكم في جهنم"، وتسعى إلى فحص وضع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين حاليًا، مع عرض لتطور ممارسات التعذيب والتنكيل المنتهجة ضدهم. ويستند هذا التحديث إلى 21 إفادة جمعتها بتسليم من فلسطينيين أُفِرَّج عنهم في إطار الاتفاق بين إسرائيل وحماس في تشرين الأول 2025، وفي الأشهر التي سبقت. فبسبب التهديدات التي تُوجَّه إليهم، يخشى كثيرون من الأسرى المحررين الإدلاء بإفاداتهم حول ظروف الاعتقال القاسية في السجون الإسرائيلية. وكما أفادوا أمام باحثي بتسليم الميدانيين، فقد هدّدت السلطات الإسرائيلية بإعادة اعتقال الأسرى المحررين إن تحدّثوا عمّا لاقوه في السجون. وقد أُطلقت هذه التهديدات قبل الإفراج عنهم، وكذلك بعده أيضًا، وهي تشير إلى نهج النظام الإسرائيلي في سلب حرية الفلسطينيين كإحدى وسائل القمع المنهجي الممارس ضد الشعب الفلسطيني.

تشكّل الوسائل التي يستخدمها نظام الأبارتهايد الإسرائيلي لإسكات الأسرى المحررين أحد المركبات في سياسة متعدّدة الأبعاد لنزع الإنسانية عن المجموع الفلسطيني ونفي إنسانيته - سواء كان ذلك عبر الاعتقال والتعذيب أو عبر الترهيب، القمع السياسي والرقابة. بالإضافة إلى الإفادات التي جمعتها بتسليم، تستند هذه الوثيقة، ضمن أمور أخرى، إلى أبحاث وتقارير حديثة صادرة عن منظمات حقوق الإنسان التي تتابع باستمرار ما يجري في مراكز الاعتقال الإسرائيلية، وكذلك على منشورات إخبارية، بيانات مصلحة السجون الإسرائيلية ومواد تضمنتها الالتماسات التي قُدِّمت إلى "محكمة العدل العليا".

يقود التقييم الترجيحي لمجمل النتائج إلى الاستنتاج القاطع بأن السياسة المنهجية والمُنظومية التي تقوم على التعذيب والتنكيل بحق الأسرى الفلسطينيين لا تزال مستمرة بدعم ومصادقة الجهاز السياسي، الجهاز القضائي والإعلام، وكذلك بالطبع سلطات السجون الإسرائيلية، التي تتباهي بظروف التعذيب التي يُحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون.

أحد الأمثلة البارزة على ذلك هو سلسلة تقارير العلاقات العامة التي يروج لها الوزير المسؤول عن السجون، إيتمار بن غفير، بالتعاون مع المتحدث باسم مصلحة السجون الإسرائيلية، والتي توفر لوسائل الإعلام الإسرائيلية "نظرات نادرة" إلى الأجنحة التي يُحتجز فيها السجناء الفلسطينيون في ظروف غير إنسانية (انظر "جناح رُكيفة"، ص 12). في تلك التقارير، يعرض الوزير المسؤول وضباط مصلحة السجون التنكيل بالسجناء، بمباهاة، أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تتجدد، بدورها، لنشر فكر الوزير المكلف العنصري والعنيف، دون أي انتقاد، غالبًا، للانتهاكات الجسيمة لحقوق السجناء والجرائم التي ترتكب تحت قيادة بن غفير.

من هنا يتضح أن هذا التنكيل بحق الأسرى الفلسطينيين لا يجري بين جدران السجون في الخفاء: فلا أحد يكلف نفسه عناء التستر عليها أو إخفائها، بل يتم استعراضها بمباهاة من قبل المسؤولين عنها، الذين يُفخرون بها علنًا ودونما خشية، وسط تجند كامل من جانب النظام الإسرائيلي.

وعليه، لا "يكشف" هذا التقرير، وما شابهه، الظروف القاسية وغير الإنسانية التي يُحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون - فهذه الظروف معروفة منذ عامين وقد تم تطبيعها بالكامل في الرأي العام الإسرائيلي. إن تقاعس ممثلي المجتمع الدولي، الذين امتنعوا حتى الآن عن التحرك بصورة فاعلة لوقف أعمال التنكيل العلنية والموثقة، يساهم، هو الآخر، في استمرار التعذيب الذي يتعرض له الأسرى. وهكذا، أصبح تعذيب الأسرى الفلسطينيين (الذين تصفهم وسائل الإعلام الإسرائيلية جميعًا بأنهم "مخربون") قاعدة مقبولة، منذ زمن طويل.

أمام هذا الواقع، نكرر دعوتنا لجميع الدول والهيئات والمؤسسات الدولية، إلى بذل كل ما في وسعها من أجل الوقف الفوري للمعاملة الوحشية وممارسات التعذيب التي يعاني منها الأسرى الفلسطينيون. ونظرًا لخطورة الجرائم التي يرتكبها النظام الإسرائيلي، يصبح من واجب المجتمع الدولي أن يتحرك بحزم لمطالبة إسرائيل بالخضوع للمساءلة عنها ولضمان تحقيق العدالة بمحاسبة المسؤولين عنها.

صورة الغلاف: استُخدمت وفقًا للبند 27 من قانون حقوق النشر

في إطار القانون الذي سنته الكنيسة بهدف تأطير تلقي المنح المالية من جهات دولية كتعبير عن عدم الولاء، تشير إلى أن ما يفوق 50% من تمويل بتسليم في العام الماضي جاء من دول أجنبية أسماؤها مفضلة في موقع مسجل الجمعيات أيضًا (ضمن المواقع المفصلة فيها). لكن على كل حال سيظل ولاء بتسليم لنضالها من أجل استئصال نظام الأبارتهايد والاحتلال ومن أجل تحقيق حقوق الإنسان.

## النتائج الأساسية

— من خلال المتابعة والتوثيق المستمرين من قبل منظمة بتسليم، يتبين أنه منذ بداية الحرب وحتى نهاية كانون الأول 2025، توفي 84 سجينًا ومعتقلًا فلسطينيًا (من بينهم قاصر واحد)، معروف في الهوية، في السجون أو مراكز الاحتجاز الإسرائيلية. وقد نشرت منظمات حقوقية ووسائل إعلام أخرى أرقامًا أكبر من ذلك، حيث بُلغ عن 94 قتيلاً الأقل، هويات بعضهم غير معروفة. حتى نهاية آب 2025، قُتل ستة فلسطينيين على الأقل خلال التحقيقات معهم لدى جهاز الأمن العام (الشاباك).

— تُبين إفادات أدلى بها أسرى محررون أنّ هنالك نمطًا خطيرًا من **العنف الجنسي** في مراكز الاحتجاز والسجون، بدءًا من تهديدات بالاعتداء الجنسي، مرورًا بالتعرية القسرية وانتهاءً باعتداءات جنسية فعلية تشمل الضرب على الأعضاء التناسلية، مما تسبّب بإصابات خطيرة، بما في ذلك هجمات من الكلاب واعتداءات سدومية باستخدام أدوات مختلفة.

— يواصل المعتقلون والأسرى التعرض **للعنف والتنكيل** بشكل متكرر، منهجي ومنظم - ويشمل، من بين أمور أخرى، الصدمات الكهربائية، استخدام قنابل الغاز والقنابل الصوتية، التسبب بحروق من خلال إطفاء السجائر أو سكب سوائل مغلّية على أجسادهم، إطلاق الرصاص المعدني المغلّف بالمطاط، الضرب بالهراوات وتحريض الكلاب.

— **ظروف المعيشة** الخاصة بالأسرى والمعتقلين لا تزال غير إنسانية، وتشمل الاكتظاظ الشديد، التقييد لفترات طويلة متواصلة ومنع الاتصال بالعالم الخارجي، إضافة إلى التجويع المتعمّد، الطعام رديء الجودة والحرمان من الظروف الصحية الأساسية مثل الاستحمام، ملابس للتبديل ومياه الشرب النظيفة. جناح "ركيفت" في سجن "أيالون" (الرملة)، الذي يقع تحت الأرض بالكامل، يبرز بشكل خاص بالظروف غير الإنسانية السائدة فيه.

— **منع العلاج الطبي** عن الأسرى والمعتقلين لا يزال يشكل أسلوب تعذيب في حد ذاته ويؤدي إلى إصابات مستديمة تشمل بتر الأطراف وفقدان السمع والبصر، وحتى الموت. ويبرز، بشكل خاص، انتشار مرض الجرب الجلدي، الذي لا تتم معالجته بشكل صحيح ويواصل الانتشار في السجون ومراكز الاعتقال.

## كم عدد الأسرى والمعتقلين المحتجزين لدى إسرائيل، حاليًا؟

وفقًا لتقرير المُحتجزين الذي تنشره مصلحة السجون كل ثلاثة أشهر، فحتى نهاية أيلول 2025، كان هنالك 10,863\* أسيرًا فلسطينيًا محتجزًا لدى مصلحة السجون، يصنفهم النظام الإسرائيلي بأنهم "أمنيون".

من بين هؤلاء الأسرى جميعًا، 7,425 هم من سكان الضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس، 2,931 من سكان قطاع غزة، 507 من مواطني إسرائيل. 3,521 من المحتجزين الفلسطينيين مصنّفون بأنهم "معتقلون إداريون" (فلسطينيون مسجونون دون محاكمة ودون منحهم إمكانية الدفاع عن أنفسهم حيال التهم الموجهة إليهم)، 1,492 مصنّفون بأنهم "محكومون أمنيون" (فلسطينيون يقضون عقوبة بالسجن فرضتها عليهم محكمة)، 2,623 مصنّفون بأنهم "مقاتلون غير شرعيين" (معتقلون فلسطينيون من قطاع غزة مسجونون دون محاكمة)، و3,227 مصنّفون بأنهم "معتقلون أمنيون" (فلسطينيون تُنقذ ضدهم إجراءات قضائية، لكن لم تصدر أحكام بحقهم بعد). ومن بين المسجونين الفلسطينيين، هنالك 350 قاصرًا و48 امرأة.

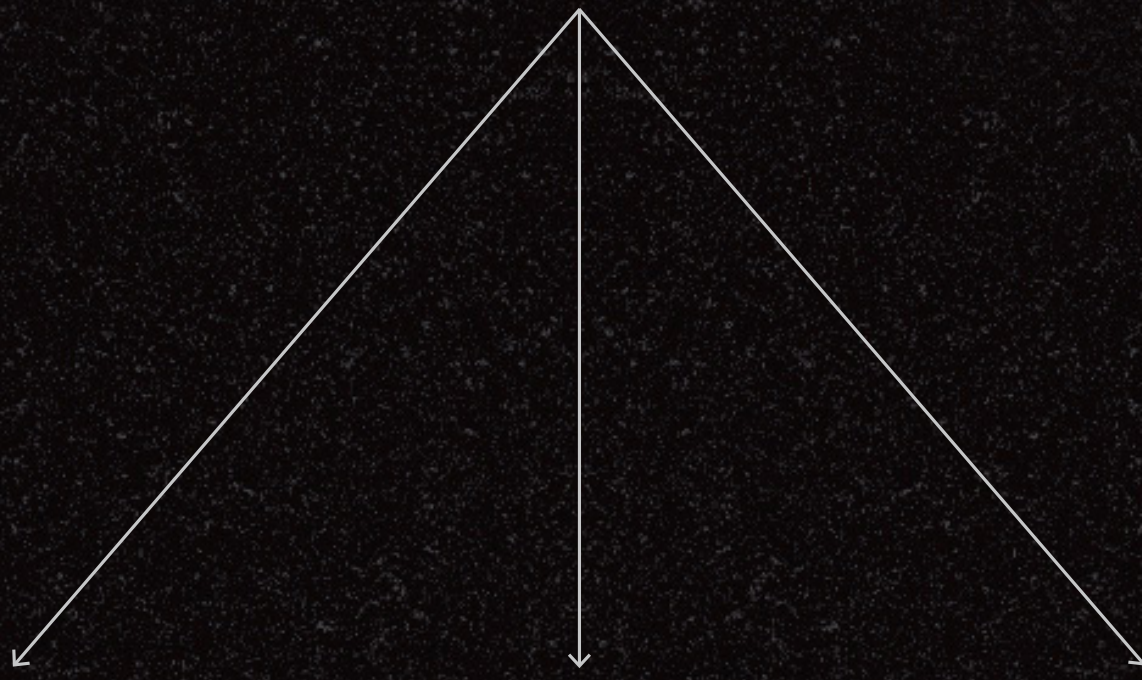
وبينما تقسم إسرائيل الأسرى الفلسطينيين إلى فئات مختلفة كما هو مفصل أعلاه، إلا أن هذه الوثيقة تُعنى بظروف الاعتقال غير الإنسانية التي يُحتجز فيها الأسرى الفلسطينيون بشكل عام. لذلك، فإنّ الإشارة إلى "الأسرى الفلسطينيين" في هذا التقرير تشمل الأسرى، المعتقلين، "المقاتلين غير الشرعيين" و"المعتقلين الإداريين" الفلسطينيين الذين صنفتهم إسرائيل بأنهم "أسرى أمنيون".

في تشرين الأول 2025، بعد نشر تقرير السجناء من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية، تم في إطار "اتفاق وقف إطلاق النار" بين إسرائيل وحماس الإفراج عن حوالي 2,000 أسير ومعتقل فلسطيني، منهم 1,700 من البالغين و22 من القاصرين من سكان قطاع غزة، تمّ اعتقالهم بعد 7 تشرين الأول 2023. ويتبين من ذلك أنه حتى بعد صفقة التبادل، لا يزال عدد أسرى والمعتقلين الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل أعلى بكثير مما كان عليه قبل الحرب، ويقدر بنحو 9,000 أسير (حتى نهاية أيلول 2023، بلغ العدد الإجمالي للمحتجزين الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك شرقي القدس، 4,935 محتجزًا).

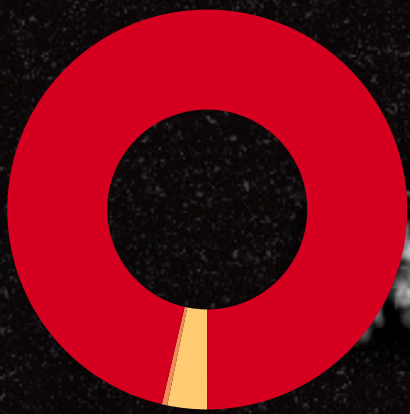
\*المعطيات أعلاه تستند إلى تقرير المحتجزين الذي تنشره مصلحة السجون ولا تشمل التوزيعة القومية للسجناء المُصنّفين "سجناء أمنيين". مع ذلك، يتضح من معطيات سابقة أنّ عدد السجناء اليهود الذين صُنّفوا أمنيين كان ضئيلاً جدًا ولا يتعدى سوى سجناء معدودين فقط.

## مُحدَّث حتى أيلول 2025

احتجز لدى مصلحة السجون\* 10,863  
أسيرًا فلسطينيًا



## السنّ والجنس



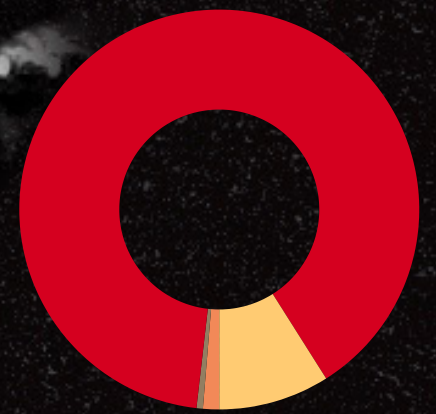
رجال بالغون 10,465  
قاصرون 350  
نساء 48

## التصنيف القانوني



مُعتقلون إداريون 3,521  
معتقلون أمنيون 3,227  
مقاتلون غير شرعيين 2,623  
محكومون أمنيًا 1,492

## منطقة السكن



سكان الضفة الغربية 7,425  
وشرقيّ القدس  
سكان قطاع غزة 2,931  
سكان إسرائيل 507

\* المعطيات أعلاه تستند إلى تقرير المحتجزين الذي تنشره مصلحة السجون ولا تشمل التوزيعة القومية للسجناء المُصنّفين "سجناء أمنيّين". مع ذلك، يتضح من معطيات سابقة أنّ عدد السجناء اليهود الذين صُنّفوا أمنيّين كان ضئيلاً جدًا ولا يتعدى سوى سجناء معدودين فقط.

## حالات وفاة خلف القضبان

من المتابعة والتوثيق المستمرين من قبل منظمة بتسيلم، يتضح أنه منذ بداية الحرب وحتى نهاية كانون الأول 2025، توفي في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية **84 أسيرًا فلسطينيًا (منهم قاصر واحد)**، معروف الهوية. 50 منهم كانوا من سكان قطاع غزة، 31 من سكان الضفة الغربية و3 من الفلسطينيين مواطني إسرائيل. وقد أفرجت إسرائيل عن جثامين أربعة من هؤلاء الأسرى فقط، بينما لا تزال تحتجز الجثامين الـ 80 المتبقية. في إطار محاولاتها لإخفاء الجرائم التي يتم ارتكابها في مراكز الاعتقال، تعيق إسرائيل أيضًا، وغالبًا، إجراءات عمليات تشريح موثوقة للجثامين بعد الوفاة. وهي تمنع، بذلك، إمكانية استيضاح ومعرفة العوامل والملابس التي أدت إلى موت عشرات الأسرى الذين تتحمل إسرائيل المسؤولية عن سلامتهم وصحتهم.

التقرير الذي نشرته منظمة "أطباء من أجل حقوق الإنسان" في تشرين الثاني 2025، ويشمل سجناء فلسطينيين مجهولي الهوية أيضًا، يورد معلومات مؤكدة عن وفاة 94 فلسطينيًا على الأقل في مراكز الاحتجاز الإسرائيلية منذ بداية الحرب وحتى نهاية آب 2025. ووفقًا لتقرير نشرته صحيفة "هآرتس"، توفي حتى آب 2025 ما لا يقل عن ستة فلسطينيين أثناء تحقيقات لدى جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك).

تشمل هذه الأرقام الفلسطينيين الذين تتوفر مؤشرات على اعتقالهم، فقط. ولا يزال مجهولًا مصير مئات الفلسطينيين من قطاع غزة الذين احتجزهم الجيش وليس من الواضح ما إذا كانوا قد وصلوا إلى منشأة احتجاز أم لا. لذلك، هنالك تخوف من أن تكون المعطيات المذكورة أعلاه، أيضًا، منقوصة.

## تنكيل جنسي، جسدي ونفسي

### عنف جنسي وجندي

بعض الأسرى الذين أُطلق سراحهم مؤخرًا وأدلو بإفاداتهم لبتسيلم، تحدثوا عن عنف جنسي تعرضوا له في مراكز الاعتقال وفي السجون التي احتجزوا فيها. في الإفادات التي قُدمت، ثمة توصيفات لعنف جنسي شمل، ضمن أمور أخرى، اعتداءات جنسية، تهديدات باعتهاء جنسي، تعرية قسرية، ضربًا على الأعضاء التناسلية تسبب بإصابات خطيرة، بما في ذلك هجمات من الكلاب واعتداءات سدومية نُفذت باستخدام أدوات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت الإفادات التي عُرضت ضمن تقرير لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، معلومات عن تنكيل جنسي بالقاصرين، صعقات كهربائية على الأعضاء التناسلية وتصوير أشربة فيديو مُدلة ذات طابع جنسي، كما عرض تحقيق حديث لشبكة BBC أيضًا إفادات عن أعمال تنكيل جنسي نُفذها سجناء إسرائيليون ضد أسرى فلسطينيين.

"خلال التعذيب، اغتصبي أحد الجنود. أدخل عصا خشبية بقوة في فتحة شرجي، تركها هناك لمدة دقيقة تقريبًا، ثم سحبها. بعد ذلك، أدخل الجندي العصا مرة أخرى بقوة أكبر، فصرخت بأعلى صوتي. بعد دقيقة، سحب العصا مرة أخرى، وأمرني أن أفتح فمي ثم أدخل العصا في فمي وأجبرني على لعقها".

من إفادة تامر قرموط (41 عامًا)، أب لخمسة، من سكان بيت لاهيا في شمال قطاع غزة. احتجز في معتقل "سديه تيمان" وفي "سجن النقب" (كتسيعوت)، أُطلق سراحه في 13.10.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

"جلس أحدهم [السجّانون] على ظهري وداس آخر على رأسي وحاول الثالث إدخال جسم صلب في فتحة شرجي. حاولت أن أقبض عضلاتي وأقاوم، لكنهم تمكنوا من إدخال الجسم في فتحة الشرج. كان الألم فظيغًا فصرخت، لكنهم كرروا هذا الفعل ست مرات. بعد ذلك، شعرت أنهم سكبوا سائلًا ما على مؤخرتي، لا أعرف ما هو. ضحك الثلاثة جميعهم وسخروا مني بينما كانوا يؤذونني ويغتصبونني".

من إفادة سامي الساعي (46 عامًا)، أب لسته، من سكان طولكرم في الضفة الغربية. كان محتجزًا في سجن "مجيذو" أطلق سراحه في 10.6.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

"قضيت في "سديه تيمان" أصعب أيام حياتي. ما زلت أعاني حتى اليوم من صدمة شديدة. احتجزوني عارياً وأطلق الجنود عليّ كلاباً هاجمتني. ضربوني على عضوي التناسلي وربطوه بحبل بلاستيكي وتسببوا لي بتورم ونزيف".

من إفادة "س.س.س." احتجز في معتقل "سديه تيمان" وفي سجن "عوفر" والنقب (كتسيعوت)، أطلق سراحه في 13.10.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

"رأيت أيضًا أسرى تعرضوا لاعتداء جنسي. تعرض بعضهم لهجوم من قبل الكلاب في مناطق حساسة، وعلى إثر ذلك أُجريت لهم عمليات جراحية عاجلة. عانى بعض الأسرى من نزيف من فتحة الشرج ومجرى البول. تعرض سجين آخر لعملية بتر نتيجة الإهمال ومنع العلاج".

من إفادة إبراهيم فودة (35 عامًا)، أب لولدين، من سكان بيت لاهيا في شمال قطاع غزة. احتجز في "سجن النقب" (كتسيعوت)، أطلق سراحه في 14.2.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

## عُنْف جَسَدِيّ وَتَرْهيب

لا يزال الأسرى الفلسطينيون يتعرضون لعنف جسدي شديد وتنكيل منهجي ومنظم. وقد وصف أسرى أطلق سراحهم مؤخرًا وأدلووا بإدانتهم لمنظمة "بتسيلم" واقعا روتينيًا متواصلًا من العنف الشديد، يشمل الصدمات الكهربائية، استخدام قنابل الغاز والقنابل الصوتية، إطفاء السجائر على أجساد الأسرى، سكب السوائل المغلية على أجسادهم، إطلاق الرصاص المطاطي، الضرب بالهراوات وتحريض الكلاب وغيرها. وقد أدى هذا العنف إلى إصابات خطيرة بين الأسرى، فقدان الوعي، فقدان البصر والسمع، كسور في العظام، نزيف داخلي وبول دموي وغيرها.

وكما يتضح من إفادات جمعها باحثو بتسيلم الميدانيون ومن تقارير نشرتها منظمات حقوق الإنسان، فإن العنف والاعتداءات الوحشية هي جزء ثابت ودائم من الروتين اليومي في السجون وفي مراكز الاحتجاز: أثناء الاعتقال نفسه، عند الوصول إلى مركز الاحتجاز، عند الخروج والدخول إلى الزنازين، أثناء العدد، خلال الزيارات النادرة للعيادة، وقبل وبعد جلسات المحاكم (للتوسع في موضوع التنكيل الجسدي والنفسي بحق الأسرى

الفلسطينيين، انظروا تقرير "أهلاً بكم في جهنم" ص. 35). وتشير إفادات متكررة قُدمت لبتسليم إلى عمليات تعذيب قاسٍ تعرض لها الأسرى أثناء التحقيقات التي أجريت معهم:

"اعتقلني الجنود وأخذوني عارياً إلى مبنى مجاور [لمستشفى الشفاء] كان الجيش قد استولى عليه وحوّله إلى نقطة عسكرية. قيّدوا يديّ وغطّوا عينيّ بقطعة قماش وتركوني عارياً. [...] خلال التحقيق أطفاً الجنود السجائر على جسدي وسكبوا عليّ حمض الملح وحرّقوا ظهري بولاة. بسبب الحروق، فقدتُ البصر في عيني اليسرى".

من إفادة محمد أبو طويلة (35 عاماً)، أب لطفل، من سكان حي الشجاعية في مدينة غزة. احتُجز في مواقع عسكرية في داخل قطاع غزة وفي "سجن عوفر"، أُطلق سراحه في 15.2.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

وتؤكد إفادات أخرى على عمليات تعذيب وحشي بشكل خاص، تجري أثناء التحقيق في غرفة تُدعى "غرفة الديسكو":

"خلال التحقيقات، كانوا يأخذونني إلى غرفة تُدعى 'غرفة الديسكو': على مدى ستة أيام، كنت أحصل على غطاء قنينة واحد فقط من الماء للشرب في اليوم، خيارة واحدة وقطعة خبز فاسدة كان الجندي يدوس عليها قبل أن يعطيني إياه. تعرضت للضرب المتواصل ولصدمات كهربائية أيضاً، من حين إلى آخر. جلستُ على كرسي حديدي من الصباح حتى الليل. خارج الغرف، كان هناك مكبر صوت ضخم يبث أغاني باللغة العبرية بصوت عالٍ لا يطاق -تمزقت طبلة أذني ونزفت أذني. لم يكن في الغرفة مرحاض، لذلك تبوّلت في ملابسي".

من إفادة "س.س." احتُجز في معتقل "سديه تيمان" وفي سجن "عوفر" والنقب (كتسيعوت)، أُطلق سراحه في 13.10.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

تشير إفادات مُجمعت في إطار التقرير الذي قدمته "اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل" ومنظمات أخرى إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، إلى العنف الشديد خلال التحقيقات التي يجريها جهاز "الشاباك"، والذي يشمل التقييد في أوضاع مُجهدة مثل وضع "الموزة" (إبقاء الجسم في وضع مُقوّس) و"الضفدع" (إبقاء الجسم في وضع القرفصاء لفترات طويلة)، التعليق من الرسغين، شد الأطراف، الحرمان من النوم، "تجميد" المكان والاحتجاز في زنازين قذرة وملئية بالحشرات، حيث تعمل الإضاءة الاصطناعية باستمرار. فقدان الوعي، الأسنان المكسورة، النزيف الداخلي، التمزقات في العضلات، البول الدموي، فقدان القدرة على تناول الطعام بشكل مستقل وفقدان الإحساس المؤقت في الأطراف -هي، كلها، جزء فقط من النتائج التي تم توثيقها في أعقاب تلك التحقيقات. حتى أن بعض الأسرى أبلغوا عن عدم قدرتهم على الحركة بشكل مستقل بعد التحقيق.

وفقاً لمعطيات نشرتها منظمة "أطباء لحقوق الإنسان" في التقرير نفسه، بناء على زيارات قامت بها لـ 349 أسيراً فلسطينياً بين 7 تشرين الأول 2023 و30 حزيران 2025، تبين أن 76% من الأسرى الفلسطينيين قد تعرضوا لعنف شديد أثناء الاعتقال، أن 65% منهم تعرضوا لحادثة عنف شديد واحدة على الأقل داخل مركز الاعتقال وأن 44% منهم عانوا من إصابات أو مشاكل طبية طويلة الأمد بسبب هذا العنف.

## تنكيل بالقاصرين

حتى أيلول 2025، كانت إسرائيل تحتجز 350 قاصرًا. من تقرير قدمته "الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال - فلسطين" (DCIP - Palestine - International Children for Defense) إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في تشرين الثاني 2025، واستند إلى 325 إفادة جمعتها المنظمة من سجناء فلسطينيين قاصرين من الضفة الغربية، يتبين أن 74% من القاصرين المسجونين تعرضوا للعنف، 26% تعرضوا للتحقيق تحت الضغط و21% تم وضعهم في الحبس الانفرادي لمدة يومين أو أكثر من أجل الضغط عليهم، في إطار التحقيق.

في آذار 2025 توفي الفتى وليد أحمد (17 عامًا) الذي كان محتجزًا في سجن "مجيدو"، وذلك نتيجة للتجويع ومنع العلاج الطبي. أحمد هو أول قاصر يتوفى في مركز اعتقال إسرائيلي منذ 7 تشرين الأول وحتى كانون الثاني 2026، كان جثمانه لا يزال محتجزًا لدى إسرائيل.

## إذلال، عنفٌ كلاميٌّ وتنكيل نفسيّ

من إفادات الأسرى الفلسطينيين، ترسم صورة من الاستخدام المنهجي للإذلال والتنكيل النفسي كوسيلة للتعذيب الهدف منها هو كسر أرواحهم وتحطيم معنوياتهم. وقد أفاد أسرى محررون بأنه تم تصويرهم وهم عراة، أُجبروا على "الاعتذار" عن جرائم لم يرتكبوها وعلى ترديد "شعب إسرائيل حي"، تلقّيه إهانات قاسية لهم ولعائلاتهم، تهديدات بالاعتداء الجسدي والجنسي على أفراد عائلاتهم. وفي حالات أخرى، وصف أسرى كيف بقق الجنود وتبولوا عليهم. وفي حالات أخرى عديدة، وردت تفاصيلها في إفادات جمعتها بتسليم، تحدث الأسرى عن التنكيل النفسي كجزء من محاولة لتجنيدهم عملاء لإسرائيل:

"خلال التحقيقات، حاول المحققون إقناعي بالعمل معهم. وعدوني بملابس جديدة وطعام، لكنني رفضت. قالوا لي إنهم قتلوا كل عائلتي، وهو ما أثر عليّ نفسيًا، كثيرًا. تمنيت الموت"

من إفادة إبراهيم فودة (35 عامًا)، أب لولدين، من سكان بيت لاهيا في شمال قطاع غزة. احتُجز في سجن النقب (كتسيعوت)، أطلق سراحه في 14.2.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

## إجراءات الاعتقال

### ظروف معيشية غير إنسانية

حتى نهاية أيلول 2023، كانت إسرائيل تحتجز في مراكز الاحتجاز التابعة لها 4,935 فلسطينيًا (2,222 منهم أسرى محكومون). وحتى أيلول 2025، تضاعف عددهم إلى 10,863 (1,492 منهم محكومون). أدت الزيادة الهائلة في عدد الأسرى إلى اكتظاظ غير إنساني في الزنازين، كانت مُصاحبة لسياسة معلنة بشأن الإساءة المنهجية لظروف احتجازهم. فمن بين أمور أخرى، أجبر العديد من الأسرى على النوم على أرضيات الزنازين، حتى في فصل الشتاء، بل حتى بدون فرشاة أو بطانيات، في كثير من الحالات.

وتتحدث إفادات أخرى أدلى بها أسرى فلسطينيون أُطلق سراحهم مؤخرًا عن المكوث في زنازين قذرة، في ظلام دامس أحيانًا، الحرمان من النوم، تقييد اليدين والقدمين لفترات طويلة، بما في ذلك أثناء الاستحمام واستخدام المراحيض، الركوع لفترات طويلة وتغطية العينين لفترات طويلة، بل طوال فترة الاعتقال كلها، في بعض الحالات:

"لأننا كنا مقيدين بالقيود البلاستيكية طوال الوقت وكانت مشدودة جدًا طوال تلك الفترة، فقد أدى ذلك إلى تآكل نسيج الجلد واللحم في معصمي. كان النزيف متواصلًا حتى أن العظام في كلتا يديّ قد انكشفت، في مرحلة ما. كان الألم حادًا ومتواصلًا. عندما تدهورت حالتي، أخذني الجنود إلى مكان كانت فيه طبيبة بدأت تعالجي. قضت يومًا كاملًا في تصريف كميات كبيرة من الدم الملوّث والجلطات الدموية من أصابع يديّ، باستخدام أبسط المعدات الطبية".

من إفادة تامر قرموط (41 عامًا)، أب لخمسة، من سكان بيت لاهيا في شمال قطاع غزة. احتُجز في معتقل "سديه تيمان" وفي سجن النقب (كتسيعوت)، أُطلق سراحه في 13.10.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

في إفاداتهم، وصف الأسرى المُفرج عنهم روتينًا دائمًا من الظروف المعيشية غير الإنسانية، بما في ذلك الاحتجاز في ظروف البرد والرطوبة، دون إمكانية للاستحمام ودون ملابس مناسبة أو ملابس للتبديل:

"بالكاد كانوا يسمحون لنا بالاستحمام، وحين فعلوا، كان ذلك لمدة دقيقتين فقط. لم نبَدّل ملابسنا (ترينغ) طوال أكثر من شهرين. من شدة اتساخ ملابسنا، اضطررنا إلى غسلها وإعادة ارتدائها وهي مبللة، حتى في برد الشتاء".

من إفادة محمد المشوخي (45 عامًا)، أب لسبعة، من سكان رفح في جنوب قطاع غزة. احتُجز في معتقل "سديه تيمان"، أُطلق سراحه في 13.10.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

## جناح "ركيفت"

يبرز جناح "ركيفت" في سجن "أيالون" (سجن الرملة، سابقًا) بظروفه اللاإنسانية بشكل خاص، علمًا بأنه يقع، بأكمله، تحت الأرض. يعيش الأسرى الفلسطينيون المعتقلون فيه من دون التعرض لضوء النهار، طوال أيام السنة. تم إغلاق هذا الجناح في الثمانينيات على خلفية ادعاءات بشأن الظروف غير الإنسانية فيه، لكن أعيد فتحه من جديد مع بداية الحرب، وذلك بأمر من الوزير المسؤول عن مصلحة السجون، إيتمار بن غفير. وقد استخدم الوزير المسؤول ظروف التعذيب القاسية في جناح "ركيفت" كـ أداة دعائية - إعلامية تهكمية لتعميق نهج تجريد الأسرى الفلسطينيين من إنسانيتهم، في هذا الجناح تحديدًا وبشكل عام. وفقًا لمنشورات صدرت عن منظمات لحقوق الإنسان، يصف الأسرى المحتجزون في جناح "ركيفت" روتينًا ثابتًا من العنف يشمل، من ضمن ما يشمل، عمليات تفتيش مباغتة في غرف الاعتقال وممارسات من التنكيل النفسي، بما في ذلك أيضًا العروض المُتباهية لملصقات تُصوّر الخراب الحاصل في قطاع غزة.

## منع الاتصال بالعالم الخارجي

في إطار حرمان الأسرى الفلسطينيين من حقوقهم، وكجزء منه، يعمل النظام الإسرائيلي لعزلهم عن العالم الخارجي ويمنع مراقبة الظروف التي يتم احتجازهم فيها. في إطار هذه السياسة، جرى، منذ تشرين الأول 2023، إلغاء زيارات عائلات الأسرى تمامًا ومُنعت إمكانية وصول ممثلي منظمة الصليب الأحمر إلى السجون، رغم أنه من ضمن مهامهم أيضًا مراقبة ظروف احتجاز الأسرى. بالإضافة إلى ذلك، تضع سلطات السجون عقبات أمام قدرة الأسرى الفلسطينيين على مقابلة محاميهم، بما في ذلك من خلال الاستخدام المنهجي لـ "شبهات أمنية" مزعومة تُوجّه ضد المحامين أنفسهم وتهدف إلى تبرير منع الزيارات، بل حتى إبعاد المحامين عن السجون لعدة أشهر. وهكذا، فإنّ منع زيارات المحامين، علاوة على انتهاكه الخطير لحق الأسرى في التمثيل القانوني، يشكّل مشا جسيمًا أيضًا بقدرة عائلات الأسرى على الاطلاع على أحوال أبنائهم ومتابعتهم. ويزيد هذا الوضع من القلق وعدم اليقين لدى العائلات بشأن مصير أحبائهم، وخصوصًا على ضوء الإفادات العديدة عن التنكيل والتعذيب اللذين يتعرض لهما الأسرى في السجون الإسرائيلية منذ تشرين الأول 2023. (للمزيد حول هذا الموضوع، انظر تقرير "أهلًا بكم في جهنم"، ص 26).

وكما يتضح من تقارير منظمات حقوق الإنسان التي توفر التمثيل القضائي للأسرى الفلسطينيين، فثمة اتجاه آخر آخذ في التفاقم، هو المسّ المتعمّد بعمل المحامين الذين يمثلون الأسرى الفلسطينيين والانتهاك الخطير والمنهجي لسرية العلاقة بين المحامي وموكله. يفيد المحامون بأن السجّانين يمنعونهم من إدخال مواد قانونية إلى اللقاء، باستثناء الأوراق الفارغة والأقلام. يقوم السجّانون بفحص كل مادة مكتوبة يجلبونها معهم بدقة، حتى عندما تكون مشمولة بالسرية القانونية، بل إنها تشكل في بعض الأحيان ذريعة لمنع الزيارة وإبعاد المحامين، بزعم "نقل رسائل". في إحدى الحالات، أُعيد محامٍ لأنه أُحضر معه إلى "سجن عوفر" صورًا لأطفال أسير فلسطيني محتجز هناك. كما أُفيد، أيضًا، بأن السجّانين، في كثير من الحالات، يكونون حاضرين طوال مدة اللقاء مع المحامي - وهو وضع يجعل من الصعب على أسير التشاور مع محاميه بحريّة. ويشهد محامون بأن الأسرى، حتى في الحالات التي تظهر فيها على أجسادهم علامات واضحة للعنف أو لمنع العلاج الطبي، لا يجرؤون على الحديث عن ذلك بحضور السجّانين، خوفًا من أن يُعاقبوا على ذلك بعد انتهاء الزيارة.

## الحرمان من الشروط المعيشية

### منع العلاج الطبي

وفقًا لتحليل أجرته منظمة "أطباء لحقوق الإنسان"، ثمة شهادات تفيد بأن منع العلاج الطبي، إلى جانب ممارسات تعذيب أخرى، يؤدي إلى الموت المنهجي لأسرى فلسطينيين محتجزين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية. وقد أظهرت نتائج عشر عمليات تشريح للجثث بعد الوفاة، أجريت على جثث أسرى فلسطينيين ماتوا أثناء الاحتجاز لدى مصلحة السجون الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول، أن 6 من أصل 10 حالات وفاة تم توثيق منع العلاج الطبي.

في تقرير قدمته عدة منظمات حقوقية إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في تشرين الثاني 2025، أشير إلى أن المنظمات سجلت العديد من الحالات التي عانى فيها أسرى فلسطينيون من عواقب طبية غير قابلة للإصلاح بسبب الحرمان المتعمد من الرعاية الطبية. من بين أمور أخرى، أفاد أطباء عملوا في مستشفى مؤقت أقيم في مركز الاعتقال العسكري "سديه تيمان"، بحالات بتر أطراف بسبب العنف، التقييد المتواصل، الافتقار إلى الرعاية الطبية المناسبة. وفقًا لهذه الشهادات، كان جميع المرضى في هذا المستشفى مقيدون بأطرافهم الأربعة وأعينهم مغطاة، حتى أثناء تلقيهم العلاج الطبي. كما منعهم القيود من الوصول إلى المراحيض وأجبرتهم على قضاء حاجتهم في حفاضات. وفي إفادات أخرى جمعتها منظمة "بتسيلم"، وُصفت إصابات خطيرة وأمراض مزمنة لم تتم معالجتها، وحتى حالات من بتر الأطراف:

"بعد يوم من وصولنا إلى معتقل "سديه تيمان" بدأت أشعر بآلام شديدة جدًا في كفتي قديمي وفقدت، تدريجيًا، القدرة على الوقوف [...] في 14.3.24، استيقظت ووجدت نفسي مستلقيًا في بركة كبيرة من الدماء. كنت في حالة صدمة. نظرت إلى ساقيّ فرأيت أنهما مصابتان وتنزفان. كان ذلك مشهدًا مروّعًا، بدأت أصرخ وأبكي بشكل هستيري على أمل أن يأتي أحد لمساعدتي. نُقلت إلى مستشفى السجن. سمعت الطبيب يقول للجنود إنني تعرضت لضربات شديدة على الكليتين وهذا ما تسبب بجروح في كفتي قديمي أيضًا. بقيت في المستشفى 10 أيام خضعت خلالها لسبع عمليات جراحية في ساقي - كنت مقيّدًا ومعصوب العينين طوال ذلك الوقت. كنت طريح الفراش، لم أستطع التحرك أو المشي على الإطلاق [...] بعد أسبوع تقريبًا، قال لي طبيب يرتدي زيًا عسكريًا: 'اسمع، حياتك في خطر. عليك أن تختار بين بتر ساقيك والموت'. بدأت أبكي وأصرخ على أمل أن يسمع أحد ألمي وعذابي وحزني. أحضروا لي وثيقة وأجبروني على التوقيع على الموافقة على بتر كلتا ساقيّ".

من إفادة جبريل الصفدي (45 عامًا)، مريض بالسكري وأب لستة، من سكان مدينة خان يونس في جنوب قطاع غزة. احتجز في معتقل "سديه تيمان" وفي سجن "عوفر" ونفحة، أطلق سراحه في 13.10.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

وتشير أدلة إضافية قُدمت إلى لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب إلى أن الأسيرات الفلسطينيات لا يحصلن على منتجات النظافة الصحية النسائية ولا على العلاجات النسائية، وأن النساء الحوامل أيضًا يُحرمن من علاجات مشابهة.

بسبب الدمج بين التجويع والغذاء الرديء، الاكتظاظ الشديد، الحرمان من الشروط المعيشية وظروف النظافة الأساسية، الحرمان من العلاجات الطبية، فقد عانى جميع الأسرى الفلسطينيين تقريبًا من تدهور حالاتهم الصحية خلال فترات الاحتجاز. أحد الأمثلة البارزة على ذلك هو انتشار وباء الجرب في مراكز الاحتجاز، حيث أفادت التقارير في تشرين الأول 2024 بأنه قد تم تشخيص إصابة رُبع الأسرى الفلسطينيين المحتجزين لدى مصلحة السجون الإسرائيلية بمرض الجرب.

ولا يزال هذا المنحى في تفشي الأمراض خطيرًا وواسع الانتشار حتى هذا اليوم: في إشعار من سجن النقب (كتسيعوت) أُرسِل في 5.11.25 إلى محامٍ طلب زيارة سجين محتجز هناك، كُتب أن "جميع الأسرى في الوحدة المقيمين في المجمّعات أ/ب/ج قد تم تصنيفهم على أنهم بحاجة إلى علاج لمرض الجرب". ولهذا السبب، تم منع الدخول إلى السجن ومُنِع المحامي من مقابلة موكله. وفقًا للمعلومات التي نُقلت إلى منظمة "أطباء لحقوق الإنسان"، فاعتبارًا من تشرين الثاني 2025 كان هنالك 1,437 مصابًا بالجرب في جميع السجون، لكن هذا تقدير ناقص بشكل كبير، على الأرجح.

مثال آخر على انتشار الأمراض المعدية بسبب الظروف اللاإنسانية في مراكز الاحتجاز هو مرضٌ معويٌّ مُعدٍ تم تشخيص أعراضه لدى أسرى فلسطينيين في سجن مجيدو وأدى إلى انخفاض حاد في وزنهم.

## منع الطعام والتجويع

ردًا على الالتماس الذي قُدمته "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" وجمعية "جيشاه/مسلك" إلى "محكمة العدل العليا" في نيسان 2024 وتناول سياسة التجويع ضد الأسرى الفلسطينيين، صرح الوزير المسؤول عن مصلحة السجون، إيتمار بن غفير، بأن "سياستي هي تقليص ظروف الأسرى الأمنيين - إلى الحد الأدنى الذي يوجبه القانون، بما في ذلك الغذاء والسعرات الحرارية".

في أيلول 2025 فقط، بعد نحو عام ونصف العام من تقديم الالتماس وفي الوقت الذي يستمر فيه معاناة الأسرى جرّاء سياسة التجويع المتعمّد، قبلت "محكمة العدل العليا" الالتماس وقررت أن ثمة تخوُّفًا بالفعل من أن تزويد الأسرى الفلسطينيين بالغذاء لا يضمن بشكل كافٍ استيفاء المعيار القانوني. على الرغم من قرار المحكمة هذا، يتضح من تقارير منظمات حقوق الإنسان وتقرير إعلامية أنه على الرغم من التحسن الطفيف في كميات الطعام، إلا إن الأسرى الفلسطينيين لا يزالون يعانون من منع الطعام والتجويع المنهجين. الأسرى الذين أدلوا بإفاداتهم لبتسليم قالوا إنهم يقتاتون بشكل أساسي على شرائح الخبز وتحديثوا عن كميات ضئيلة من الطعام بجودة رديئة، عن هبوط في أوزانهم وشعور دائم بالجوع:

”كنت جائعًا معظم الوقت، لأنهم كانوا يعطوننا القليل جدًا من الطعام، وكان بجودة رديئة أيضًا. أحيانًا، كان الخبز متعفنًا. أتذكر أنه بعد سبعة أشهر من الاعتقال أحضروا لنا دلوًا من الشاي كانت في داخله صراصير ولم نشرب منه، بالطبع.“

من إفادة تامر قرموط (41 عامًا)، أب لخمسة، من سكان بيت لاهيا في شمال قطاع غزة. اعتقل في ”سديه تيمان“ وفي سجن النقب (كتسيعوت)، أطلق سراحه في 13.10.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

بالإضافة إلى ذلك، تحدثت إفادات قُدمت لبتسيلم عن نقص في المياه النظيفة للشرب:

”لقد قطعوا المياه، وعندما أعادوا تدفقها كان ذلك لمدة ساعة واحدة فقط. لم يكن لدينا خيار سوى شرب مياه ملوثة: قمنا بتجميع المياه في طيّبة أو بطانة الخيمة، وكنا نضطر للشرب من سيفون المرحاض، أحيانًا.“

من إفادة إبراهيم فودة (35 عامًا)، أب لولدين، من سكان بيت لاهيا في شمال قطاع غزة. احتُجز في سجن النقب (كتسيعوت)، أطلق سراحه في 14.2.2025 | [إلى الإفادة الكاملة](#)

בְּיָסֵם  
B'TSELEM  
بتسيلم